

وزارة السكنى تستعد لتعميم الخدمات الرقمية بالوكالات الحضرية

والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات كأداة لكسب الوقت وتيسير مسطرة الترخيص من خلال تبسيط نظامها، وعصرنة الخدمات التي تقدمها المصالح الإدارية المتدخلة وتقليص آجالها وضمان شروط شفافية أكبر في مجال دراسة ملفات طلبات الترخيص، في أفق تعميمها على عشر مدن قريبا.

ويبقى الإجراء الأهم بالنسبة للمنعشين والمستثمرين هو المتعلق بإحداث شبك وحيد على مستوى الجماعات، لتجميع كل مكونات اللجنة المشتركة وتوقيعات أعضائها، علما أنه في الوقت الراهن يتعين التنقل بين مختلف الإدارات السابقة لتقديم طلبات لديها كل على حدة، هذه الشبائيك تعنى بدراسة الملفات حسب طبيعتها (صغرى، كبرى، ذات طبيعة خاصة)، وربحا للوقت فرضت الوزارة على الشبائيك المذكورة دراسة الملفات خلال مدة 5 أيام بالنسبة للمشاريع الصغرى و10 أيام بالنسبة للمشاريع الكبرى.

ومداولات اللجان التقنية التي تضم ممثلين عن الوكالة الحضرية والجماعة والعمالة والمصالح الخارجية للوزارات والوقاية المدنية ووكالات الماء والكهرباء، عبر الأنترنت حتى يتمكن المنعشون العقاريون من تتبع ملفاتهم بشكل إلكتروني وشفاف، علما أن هذه التجربة يتم العمل بها حاليا في الوكالة الحضرية بالرباط كتجربة أولى وسيتم تعميمها في المدى الزمني نفسه.

وتفاديا للتأخير في المشاريع العقارية والتعقيدات التي تلازمها سيتم إقرار مبدأ طموح، يتمثل في إحداث بوابة إلكترونية لتلقي شكايات المنعشين والمواطنين

المتعلقة برخص البناء والسكن، وكذا دراسة أولية للملفات العقارية بالوكالات الحضرية قبل الشروع في إنجاز مساطر والتصميم الهندسي على شكل مساعدات تقنية لأصحاب المشاريع.

وكان نبيل بنعبد الله وزير السكنى والتعمير ومؤخرا، أعطى بتفيلت انطلاقا للدراسة الرقمية لطلبات البناء والتجزيات العقارية

قبل انطلاق أي مشروع عقاري، يعتبر من اللازم على صاحب المشروع أو المهندس المعماري، تحديد طبيعة العقار الذي سيقام عليه المشروع، ولهذا تعتبر بطاقة المعلومات شهادة إدارية تقدم من طرف الوكالة الحضرية تتضمن معلومات دقيقة وضرورية، مثل كون المنطقة سكنية أو صناعية أو تجارية أو منقعة عامة، وكذا تحديد القواعد المطبقة على القطاع من حيث علو الطوابق والواجهات. عادة الشهادة المذكورة تسلم من قبل الوكالات الحضرية في مدة تتراوح بين 3 و 15 يوما لاستصدار هذه الوثيقة وفي المعدل تسعة أيام وبمقابل 150 درهما في المعتاد.

وزارة السكنى ولتفادي كل العراقيل الإدارية تستعد لتعميم تجربة جديدة في الوكالات الحضرية بالتراب الوطني نهاية شهر ماي القادم ويتعلق الأمر بتقديم طلبات بطاقة المعلومات بشكل إلكتروني في الوكالات الحضرية وتسريع وتيرة الحصول عليها في ظرف زمني قياسي، وأيضا نشر المحاضر